المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في القطاع العقاري في بنك البحرين الإسلامي: دراسة تحليلية مقاصدية في ضوء التجربة الماليزية

إعداد

وليد عبد السلام محمد ابوحمراء

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

يونيو ٢٠٢٠م

ملخص البحث

يتناول هذا البحث المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في القطاع العقاري في بنك البحرين الإسلامي: دراسة تحليلية مقاصدية في ضوء التجربة الماليزية، وما يتعلق بها من أحكام وإشكالات حالت دون انتشارها بالشكل المطلوب في معظم واقع تجارب المصرفية الإسلامية ومعالجتها، وتتناول هذه الدراسة بحث تجربتي البحرين وماليزيا من خلال نماذج مختارة في ضوء مقاصد الشريعة، وذلك في أربعة فصول وهي: الأول في خطة البحث وهيكله العام، والثاني المشاركة المتناقصة وما يتعلق بها من أحكام، والثالث في المقاصد الشرعية المتعلقة بالمشاركة المتناقصة، والرابع يتناول تطبيقات المشاركة المتناقصة في القطاع العقاري في بنك البحرين الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة والتجربة الماليزية، واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تتبع المصطلحات والمفاهيم الأساسية المكونة لعناصر البحث، والمنهج التحليلي في بيان مفهوم المشاركة المتناقصة ومناقشة آراء الفقهاء والإشكالات والاعتبارات والمآخذ التي أثيرت حولها وعرضها على النصوص الشرعية والقواعد العامة، في ضوء مقاصد الشريعة العامة والخاصة والجزئية، وما تحققه من مقاصد. واعتمد الباحث على نموذج من العقود المطبقة في بنك البحرين الإسلامي للاستفادة منها في التطبيق العملي، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن عقد المشاركة المتناقصة من العقود المركبة الجائزة شرعًا؛ وذلك إذا روعي فيها ضوابط الشركة بشكل عام، والضوابط الخاصة بها. وأنها تحقق مجموعة كبيرة من مقاصد الشريعة في الأموال. وأن من الأسباب التي حالت دون انتشار عقود المشاركة المتناقصة: المخاطر بأنواعها الائتمانية والأخلاقية والقانونية، وأيضًا لجوء معظم المصارف إلى عقود المداينات على حساب عقود المشاركات، إضافةً إلى ذلك ما تلاقيه من النقص التشريعي تجاهها. وتفيد المقاربة بين تجربة بنك البحرين الإسلامي مع التجربة الماليزية (من خلال بعض العينات) أن هناك تماثل بين نظام قيامها وهذا ما يعزز أهمية المنتج. وخَلُصَ الباحث إلى جملة من التوصيات من أهمها: ضرورة الاعتماد على مبدأ المشاركات لأنه من أهم الفوارق الجوهرية والأساسية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية الربوية.

ABSTRACT

This research studies the Diminishing Partnership (Musharakah Mutanaqisah) and its contemporary applications in the real estate sector in Bahrain Islamic Bank; an analytical study in light of the Malaysian experience and its related rulings, and of the problems that prevented its spread as required in most of the Islamic banking experiences. The study examines the experiences of Bahrain and Malaysia through selected models in light of Shariah objectives in four chapters. The first chapter is on the research plan and its general structure, the second chapter is on Diminishing Partnership and its rulings, the third chapter is on Shariah objectives of Diminishing Partnership, and the fourth chapter examines Diminishing Partnership's applications in real estate sector in Bahrain Islamic Bank in the view of the objectives of Shariah and the Malaysian experience .The researcher adopted an inductive approach to track the basic terminology and concepts consisting the research elements and an analytical approach in explaining the concept of Diminishing Partnership, studying the opinions of Muslim scholars, problems and criticism raised about it and presenting them to Shariah texts (Quran and Sunnah) and general rules, in light of public and private Shariah objectives, and the objectives it achieves. The researcher relied on a model of contracts applied in Bahrain Islamic Bank to benefit from in practical application. The research reached a set of results, the most important of which are: The contract of Diminishing Partnership is Islamically permissible, when it takes into account the general partnership's regulations and its related regulations. Diminishing Partnership achieves a wide range of Shariah objectives in funds. Some of the reasons that prevent Diminishing Partnership contracts from being popular are the credit, ethical, and legal risks. And most banks resort to debt-based finance at the expense of equity-based finance (contracts of participation) and the lack of its legislations. The comparison between Bahrain Islamic Bank and the Malaysian experience (through some samples) shows there is a similarity between their establishment systems which enhances the importance of the outcome. The researcher concluded a set of recommendations, the most important of which are: the necessity of relying on the principle of partnerships because it is one of the most fundamental differences between Islamic and conventional, usurious banks.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion, it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

……..……..….
Bouhedda Ghalia
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

……..……..….
Fatimah Binti Karim
Examiner

This dissertation was submitted to the Department of Usul al-din & Comparative Religion and is accepted as a fulfilment of the requirements for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage. (Fiqh and Usul al-Fiqh).

……..……..….
Miszairi Bin SitIris
Head, Department Fiqh and Usul al-Fiqh

This dissertation was submitted to the Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a fulfilment of the requirements for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Usul al-Fiqh).

……..……..….
Shukran Abdul Rahman
Dean, Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Waleed Abdulsalam

Signature :……. Date: ……....

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لـ: **وليد عبد السلام محمد ابوحمراء**

المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في القطاع العقاري في بنك البحرين الإسلامي: دراسة تحليلية مقاصدية في ضوء التجربة الماليزية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: وليد عبد السلام محمد ابوحمراء

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى اليتيم أبو الأيتام..

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة..

إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا وحبيبنا وقدوتنا قائد الأمة ومعلّمها محمد ﷺ.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر.. إلى من افتقدته منذ الصغر.. إلى من يرتعش قلبي لذكره.. إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.

إلى من ضحّت بكل ما في هذه الدنيا من أجلي..

إلى من غمرتني ببركة دعائها لي.. إلى ينبوع الصبر والأمل والتفاؤل..

أمي الحبيبية الحنون، حفظها الله ورعاها.

إلى صفيّة الروح وحبيبة القلب، من أكرمني الله بها لتكون سكنًا ومستقرًا وعونًا لي على تحمل أعباء هذه الحياة، ومواصلة خطى النجاح قدمًا.. زوجتي الغالية.

إلى روح عمتي الطاهرة رحمها الله

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

بعد توفيق الله سبحانه وحمده وشكره على جميع نعمه وآلائه، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان والتقدير إلى أمّ الطلاب وأستاذة الفقه مشرفتي الكريمة الفاضلة تقديرًا لجهودها ووقتها في إخراج هذا البحث بصورته الأخيرة الوالدة الدكتورة **غالية بوهدة**، لا أقول ذلك بدافع الاعتياد ولا التقليد المعتاد وإنما –مخلصًا– لما وجدته فيها من التخلق بأخلاق العلماء من الأدب الرفيع، والتواضع الجميل، والعلم الغزير، والعمل بالعلم، والضبط والإتقان والدقة، وحنان الأمومة الفياض، وبما أن ألفاظ اللغة ومفرداتها– على كثرتها وثرائها واتساعها– عجزت عن التعبير بما أشعر به، ولما عجزت عن مكافئتها بما أعطتني من علمها وجهدها ووقتها فقد تركت مكافأتها على الله ﷻ سائلاً المولى العلي القدير أن يجزيها عني وعن إخوتي من طلبة العلم وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وأن يسبغ عليها نعمه ظاهرة وباطنة وأن يمتعها بالصحة والعافية إنه ولي ذلك والقادر عليه. ثم يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى زوجتي الغالية زهرة الدنيا ونورها، التي بذلت وقتها وكل ما بوسعها في إتاحة الفرصة وتهيئة الظروف التي أعانتني على إتمام البحث بعيدًا عنهم، حفظها الله، ثم إلى أختنا الكبرى الفاضلة أم عبد الله حفظها الله، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان والاحترام والتقدير لجميع الأخوة والزملاء، وأخص بالذكر منهم الخال العزيز عبد المنعم الحجاجي، والأخ أكرم المذعوري، والأخ يحيى النجار، والأخ حمد فاروق الشيخ، والأخوة: محمد النوبي، رائد الصغيري، أحمد وليد، ، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، وليعذرني جميع من لم أذكر اسمه.

فهرست المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة الموافقة..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

حقوق الطبع والنشر ..... و

الإهداء..... ح

الشكر والتقدير..... ح

فهرست المحتويات..... ط

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

مقدمة..... ١

مشكلة البحث..... ٣

أسئلة البحث..... ٤

أهداف البحث..... ٥

أهمية البحث ٥

الأهمية النظرية: ٥

الأهمية التطبيقية:..... ٧

منهج البحث ٧

حدود البحث..... ٨

الدراسات السابقة ٨

الفصل الثاني: المشاركة المتناقصة وما يتعلق بها من أحكام..... ١٧

المبحث الأول: تعريف المشاركة المتناقصة لغةً واصطلاحًا ونشأتها..... ١٨

تمهيد ١٨
المطلب الأول: تعريف المشاركة المتناقصة لغةً واصطلاحًا ١٨
المطلب الثاني: نشأة المشاركة المتناقصة والفرق بينها وبين الثابتة والألفاظ ذات الصلة ٢٥
المطلب الثالث: مكانة المشاركة المتناقصة من عقود الشركات في التمويل الإسلامي ٢٩
المبحث الثاني: خصائص المشاركة المتناقصة وصور تطبيقها في القطاع العقاري. ٣٩
تمهيد ٣٩
المطلب الأول: خصائص المشاركة المتناقصة ٤٠
المطلب الثاني: صور المشاركة المتناقصة ٤٤
المبحث الثالث: ضوابط المشاركة المتناقصة وتكييفها وحكمها في الفقه الإسلامي ٤٩
تمهيد ٤٩
المطلب الأول: ضوابط المشاركة المتناقصة ٤٩
المطلب الثاني: التكييف الفقهيللمشاركة المتناقصة ٥٢
المطلب الثالث: الحكم الشرعي للمشاركة المتناقصة ٥٥

الفصل الثالث: المقاصد الشرعية المتعلقة بالمشاركة المتناقصة ٦٣
تمهيد ٦٣
المبحث الأول: مفهوم مقاصد الشريعة لغة واصطلاحًا، وأهميتها ٦٤
تمهيد: ٦٤
المطلب الأول: تعريف مقاصد الشريعة الإسلامية لغة واصطلاحًا ٦٤
المبحث الثاني: مقاصد الشريعة الكلية، ومقاصد المعاملات المالية ٧٧
تمهيد: ٧٧
المطلب الأول: مقاصد الشريعة العامة، وتسمى بالكليّات ٧٨

المطلب الثاني: خصائص المعاملات المالية في الفقه الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة العامة ٨٧
المطلب الثالث: المقاصد الخاصة بالمعاملات المالية ٩٣
المبحث الثالث: أهمية تحديد المقاصد في بيان مقاصد المشاركة المتناقصة..... ١٠١
المطلب الأول: أهمية تحديد المقاصد ١٠٢
المطلب الثاني: المشاركة المتناقصة ومقاصدها الشرعية ١٠٣
المطلب الثالث: علاقة المشاركة المتناقصة بالقواعد المقاصدية في المعاملات المالية ١٠٥
المبحث الرابع: الاعتراضات التي أثيرت حول المشاركة المتناقصة في ضوء مقاصد الشريعة ١١٣
تمهيد: ١١٣
المطلب الأول: الاعتراضات التي أثيرت حول المشاركة المتناقصة في ضوء مقاصد الشريعة ١١٣

الفصل الرابع:تطبيقات المشاركة المتناقصة في القطاع العقاري في بنك البحرين الإسلامي ومقارباتها مع التجربة الماليزية في ضوء مقاصد الشريعة..... ١٣٢
المبحث الأول: المصارف الإسلامية، وحاجة المجتمع إليها، ودور مملكة البحرين، وبنك البحرين الإسلامي..... ١٣٢
تمهيد ١٣٢
المطلب الأول: حاجة المجتمع الإسلامي إلى البنوك الإسلامية، ونشأتها، وأهدافها، وخصائصها..... ١٣٣
المطلب الثاني: اهتمام مملكة البحرين بالصيرفة الإسلامية والدور الذي تقوم به..... ١٤٦
المطلب الثالث: التعريف ببنك البحرين الإسلامي وهيئة رقابته الشرعية ... ١٥٥

المبحث الثاني: تطبيق المشاركة المتناقصة في بنك البحرين الإسلامي في القطاع العقاري، في ضوء مقاصد الشريعة ١٥٦
المطلب الأول: خطوات عقد المشاركة المتناقصة في بنك البحرين الإسلامي ١٥٧
المطلب الثاني: الخطوات الإجرائية لإنشاء عقد المشاركة المتناقصة لدى بنك البحرين الإسلامي ١٦٣
المطلب الثالث: تحليل عقد المشاركة المتناقصة المطبق في بنك البحرين الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة.....١٦٦
المبحث الثالث: معالجة المآخذ والأسباب التي حالت من انتشار المشاركة المتناقصة في ضوء مقاصد الشريعة.....١٧٠
تمهيد.....١٧٠
المطلب الأول: المآخذ والأسباب التي حالت من انتشار المشاركة المتناقصة ١٧١
المطلب الثاني: الأسباب والمعوقات التي جعلت المصارف الإسلامية تتجنب تطبيق المشاركة المتناقصة في القطاع العقاري ومعالجتها في ضوء مقاصد الشريعة.....١٨١
المطلب الثالث: تحقيق عقود المشاركات وخصوصًا المتناقصة في العقارات لمقاصد الشريعة مقارنة مع غيرها من عقود المداينات التي حالت من انتشارها. ١٨٨
المبحث الرابع: تطبيقات المشاركة المتناقصة تجربة ماليزيا ١٩٣
تمهيد.....١٩٣
المطلب الأول: اهتمام ماليزيا بالصيرفة الإسلامية ١٩٣
المطلب الثاني: مراحل المشاركة المتناقصة في البنوك الإسلامية الماليزية في العقارات الجاهزة.....١٩٧

المطلب الثالث: خطوات المشاركة المتناقصة في العقارات الجاهزة والتنفيذ العملي لها في البنوك الإسلامية الماليزية..... ١٩٩
المطلب الرابع: منتج المشاركة المتناقصة ومقارباته في ماليزيا والبحرين ٢٠١

خاتمـــة ٢٠٦
أولاً: النتائج..... ٢٠٦
ثانيًا: التوصيات ٢٠٩

المصادر والمراجع..... ٢١١
أولاً: المصادر والمراجع ٢١١
ثانيًا: الرسائل العلمية..... ٢٢٨
ثالثًا: المقالات والمؤتمرات..... ٢٢٨
رابعًا: المواقع الإلكترونية..... ٢٣٣

ملحق رقم (١): فتوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي حول منتج المشاركة المتناقصة لغرض التمويل السكني ٢٣٤

ملحق رقم (٢): توجيه مصرف البحرين المركزي والمتضمن توجيه جميع البنوك الإسلامية البحرينية باتباع المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:..... ٢٣٦

ملحق رقم (٣): قرار مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بخصوص اعتماد المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) ٢٣٨

ملحق رقم (٤): نموذج لعقد مشاركة متناقصة في بنك البحرين الإسلامي ٢٤٠

ملحق رقم(٥): نموذج لعقد إجارة الحصص في بنك البحرين الإسلامي ٢٤٩

ملحق رقم(٦): نموذج لعقد بيع الحصص في بنك البحرين الإسلامي ٢٥٢

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

مقدمة

الحمد لله الذي يقول الحق وهو يهدي السبيل، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان في أحسن تقويم، وميّزه على جميع المخلوقات، وكلفه بمهمة العبادة وبالاستخلاف في الأرض وعمارتها قال تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ (الذاريات: ٥٦)، وقال أيضًا: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ**﴾ (هود: ٦١)، فالمقصد العالي للشريعة المنوطة بالإنسان في هذه الحياة هي عبادة الله سبحانه والاستخلاف في الأرض وعمارتها بعبادته، ولكي يتمكن من أدائها أجمع العلماء على ضرورة المحافظة على المقاصد العامة، ليتمكن من القيام بالمسئولية العظيمة التي خلق من أجلها، وهي ضرورة الحفاظ على نفسه، وعقله، ونسله، وماله. والشريعة الإسلامية جاءت كلها راعية لمصالح الإنسان، المدني بالطبع، الذي لا بد له من العيش والاجتماع مع بني جنسه، ولا بد لهذا العيش المشترك من نشأة معاملات فيما بين الأفراد، ولأن المعاملات المالية تتصف بالمرونة والتطور والتغير فإن الشريعة الإسلامية جاءت بقواعد عامة وأحكام تضبط تلك المعاملات وتضمن تحقيقها لمقاصد وغايات الشريعة، مع تركها المجال واسعًا أمام العقول للابتكار والإبداع والتطوير، للمساهمة في تحقيق حياة كريمة لعموم الناس، وقد اهتم الإسلام بالتعاون والمشاركة والعمل الجماعي، بهدف تقوية الأخوة والمحبة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وما يُحسّن من مستوى العيش الكريم للأمة، ولا شك أن معايير الحياة قد تغيرت عن عصور من قبلنا، وقد قام علماء الشريعة الإسلامية بوضع علم عظيم الفائدة لا مثيل له على الإطلاق، وهو علم أصول الفقه الذي يهدف إلى خدمة الإسلام عن طريق فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ واستنباط الأحكام من مصادرها المعتبرة في ضوء قواعد ومقاصد هذا العلم، لحفظ مصالح

العباد، ودفع المفاسد عنهم. ومن مجالات التعاون والعمل الجماعي المثمر المشاركات على اختلاف أنواعها، ومما استُحدثَ في المعاملات المالية (في زماننا هذا)[1] عقود جديدة لكثير من الشركات تتعامل بها المصارف الإسلامية؛ وذلك بسبب النمو المتزايد وإقامة المشاريع الضخمة المتطورة والشاملة؛ فكانت الحاجة ماسّة لمبالغ مالية كبيرة في التمويلات، في قيام معاملات قصيرة وطويلة الأجل، وبما أن التمويل عن طريق المشاركات بمختلف صيغها يمثل مظهرًا عمليًا، ومنهجًا شرعيًا وهو كفيل بتعبئة الموارد المالية وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية عن طريق المؤسسات، ويحقق من المقاصد المندرجة تحت مقصد حفظ المال ما قد لا يتحقق في غير المشاركة؛ فيجمع بين مقاصد تداول الأموال، وتحقيق الأرباح، وتوظيف المهارات، وتشجيع المبادرات التنموية؛ وغير ذلك من الوسائل.

ومن هذه العقود التي قد تكون مناسبة لمتطلبات العصر؛ المشاركة المتناقصة التي هي موضوع هذا البحث وهي "عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيًّا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله"[2].وهذه المعاملة فيها تيسير الحصول على التمويلات للعملاء وتحقق أرباح استثمارية للمصارف الإسلامية، وحرصًا على الوفاء بنجاح مشروع هذه المعاملات؛ كان من الطبيعي الاحتياط والاستيثاق من قبل القائمين على رؤوس الأموال في المصارف الإسلامية؛ كونها الجهة الممولة والمسؤولة عن أموال المودعين والمستثمرين، فاشترطت شروطًا وضمانات، ووضعت صيغ اختلف الفقهاء في حكمها الشرعي بين مجيز لها بشروط وضوابط فقهية، وبين مانع لها، وبين متوقف في حكمها، والمرجو من البنوك والمصارف الإسلامية أن تحاول جادة وبالتدريج التقليل من العقود التي يظهر أنها تؤول إلى مخالفات شرعية، أو لا تتفق مع مقاصد الشريعة اتفاقًا كليًا تامًا، واستبدالها بما يوافق الشريعة ومقاصدها "فالعبرة في

---

[1] المقصود بالمعاملات المالية المستحدثة: هي القضايا التي تم استحداثها في العصر الحديث، أو القضايا التي تغيرت الأحكام عليها وذلك بسبب التطورات وتغيرات الظروف، أو التي تختص باسم جديد، أو التي لها عدة صور قديمة تكونت منها، انظر: محمد عثمان شبير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، (عمان: دار النفائس، ط٦، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م)، ص١٥.

[2] **المعايير الشرعية**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم (١٢)**، (الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، د.ط) ،١٤٣٩هـ/ ٢٠١٧م، ص٣٤٥.

العقود لمعانيها ومقاصدها" كما هي القاعدة المعروفة. يقول ابن عاشور رحمه الله "وعلى رعي مقاصد الشريعة من التصرفات المالية تجري أحكام الصحة والفساد في جميع العقود في التملّكات والمكتسبات. فالعقد الصحيح هو الذي استوفى مقاصد الشريعة منه، فكان موافقًا للمقصود منه في ذاته، والعقد الفاسد هو الذي اختلّ منه بعض مقاصد الشريعة"[٣]. وكون مملكة البحرين من الدول الرائدة والمتقدمة في الصيرفة الإسلامية، وهي مركز مالي إسلامي مرموق، ولديها العديد من المصارف الإسلامية، ويعد بنك البحرين الإسلامي من أوائل البنوك التي طرحت فكرة المشاركة المتناقصة وإنشاء عقود خاصة بها في عام ١٩٨٣م تقريبًا، فكان من المناسب أن يتناول هذا البحث تجربة البحرين في هذه المعاملة من خلال دراسة تطبيقاتها على أرض الواقع.

وهذه الصيغة ليست محصورة في نطاق أو قطاع معين دون غيره من مجالات الاستثمار سواء الجديدة أو القائمة، وكذلك تتمتع هذه المعاملة بمرونتها في التمويلات قصيرة وطويلة الأجل، وليس لها قانون واحد فهي مرنه بما يكفي من استيعاب عدة صيغ قانونية حسب حاجة المجتمع والأفراد المتغيرة والعديدة، لذا فإن الباحث سوف يقتصر على دراسة التطبيق العقاري لها في بنك البحرين الإسلامي كما هو محدد في العنوان مع مقارنته بالتجربة الماليزية وتقييمه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

مشكلة البحث

لقد ظهرت الكثير من العقود الجديدة في المعاملات المالية الإسلامية، واختلفت وتنوعت صيغها، وذلك بسبب التغيرات المتسارعة والمتطورة في العصر الحالي، ومما نتج عن ذلك عقود في تمويلات مستحدثة تتعامل بها المصارف الإسلامية، وتماشيًا مع متطلبات العصر، استُحدث في صناعة المالية الإسلامية عقد المشاركة المتناقصة، لتلبية حاجات المجتمع المسلم التمويلية وإبعادهم من اللجوء إلى الحرام (القرض الربوي) في ذلك من جهة، ولتحقيق بعض المقاصد التنميوية في المعاملات المالية، وحيث أنها لا زالت تعرف بعض المآخذ والاعتبارات (وهذا ما

---

[٣] محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية** دراسة وتحقيق: محمد الطاهر الميساوي، (البصائر للانتاج العلمي الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص٣٤٩-٣٥٠.

ستفيده الدراسات السابقة في هذا البحث مثل: عدم تحمل البنوك الإسلامية المسؤولية في المخاطر كشريك، ومثل ضمان الربح لأحد الشريكين، وما يرتبط بها من أحوال غير موجودة تتعرض لاحتمالات التغيير والخطر، وهل التراضي في المستقبل معتبرٌ فيه شرعًا كالتراضي في الحال، ومنها المأخذ على تحديد الأجرة والربح في هذا العقد، وموقف الشرع أيضًا من بيع الحصة مستقبلاً سواءً للعميل نفسه بناءً على الوعد، أو لعميل آخر، ومنها الشرط الجزائي الذي تشترطه البنوك الإسلامية، والفصل بين عقد الشركة وبين عقد البيع هل هو فصل حقيقي أم صوري فقط وما المقصود المترتب منه) مما يستدعي المزيد من الدراسات في التعامل بتلك العقود ومعرفة ضوابطها وصلاحيتها، بنظرة اجتهادية متعمقة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية الخاصة بالعقود؛ ومقاصد المكلفين في قيام إرادتهم في العقود، والمقاصد الخاصة المتعلقة بالمعاملة هذه؛ كانتشار الأموال بالتوسع في صيغ التمويلات والاستثمارات على وجه الخصوص؛ فهل ذلك القدر من المآخذ والاعتبارات التي تدخل في عقد المشاركة المتناقصة لو نقابله ببعض قواعد حفظ المال كما قررها الطاهر بن عاشور بقوله: "وقد يقع الإغضاء عن خلل يسير –شبهة مثلاً–ترجيحًا لمصلحةِ تقريرِ العقود –وهي مصلحة عامة–، كالبيوع الفاسدة إذا طرأ عليها بعض المفوّتات المقرّرة في الفقه"؛ يرفع تلك الشبه والمآخذ ويجعلها من الجزء اليسير المغتفر في هذه المعاملة. وبالإضافة إلى ذلك: " أن هناك تطبيقًا معقولاً لهذه المعاملة في القطاع السكني والعقاري سواء داخل أو خارج مملكة البحرين؛ إلا أن ما يمنع من زيادة نسبتها وتطبيقها الأمثل بعض الصعوبات والقيود التي تواجهها البنوك الإسلامية في القوانين المحلية والإجراءات العملية؛ لعدم وجود تشريعات كافية تنظمها إلى حد الآن". فهذه الدراسة محاولة تزيد البحث إثراء في توضيح تأصيلي أكثر عمقًا لهذا العقد بما قد يرفع مما علق به من مآخذ وشُبه، خصوصًا في مملكة البحرين باعتبارها مركزًا ماليًا إسلاميًا مهمًا، مع محاولة إمكان الاستفادة من عموم التجربة الماليزية نظرا لتوسع خبرتها في تطبيقاتها.

أسئلة البحث

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما المقصود بالمشاركة المتناقصة، وماهي صورها، وما مشروعيتها العامة؟

٢. ما المقاصد الشرعية الخاصة بالمعاملات المالية عمومًا، والمشاركة المتناقصة على وجه الخصوص؟
٣. ما صيغ وصور المشاركة المتناقصة المطبقة في مملكة البحرين، ومزاياها؟
٤. كيف تعالج المآخذ والأسباب التي حالت دون انتشارها بالشكل المطلوب في ضوء مقاصد الشريعة من جهة؛ ومقاربتها من التجربة الماليزية من جهة أخرى؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان بالمشاركة المتناقصة وتوضيحها وذكر أنواعها، ومشروعيتها.
٢. توضيح المقاصد الشرعية للمعاملات المالية بشكل عام، والمشاركة المتناقصة على وجه الخصوص.
٣. عرض صيغ المشاركة المتناقصة التي يتعامل بها بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين وبيان مزاياها.
٤. بيان كيفية معالجة المآخذ والأسباب التي حالت دون انتشارها بالشكل المطلوب في ضوء مقاصد الشريعة بمقاربتها مع التجربة الماليزية.

أهمية البحث

تنقسم الأهمية إلى قسمين:

الأهمية النظرية:

١. يُعد موضوع المشاركة المتناقصة من العقود الشائكة والمستحدثة، والتي أكدت العديد من الدراسات والمؤتمرات والمصارف الإسلامية على ضرورة تفعيلها وتطبيقها؛ للتغلب على المشكلات الاستثمارية التي يواجهها العملاء والمصارف الإسلامية والمستثمرين بشكل عام، لما لها من أهمية بالغة في دعم وتنمية المشاريع

الاقتصادية، واستثمار الأموال وانتشارها بين فئة كبيرة من الناس مما يعود بالمنفعة الحقيقية للفرد والمجتمع. لذلك كان لابد من تسليط الضوء عليها وخصوصًا في مملكة البحرين.

٢. الكشف عن التطبيق الفعلي للمشاركة المتناقصة، وحكمها الشرعي، ومعرفة مناطها الشرعي، نظرًا لحساسية المشكلة التي يقابلها الجميع سواءً العملاء، أو المصارف الإسلامية، أو المستثمرين بشكل عام، وتحري الحلال في المعاملات المالية المعاصرة، والبعد عن الحرام.

٣. قد تكون الدراسة الحالية نواة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول المعاملات المالية المعاصرة والعقود المستحدثة من عدة جوانب، وتطبيقها في الواقع على الوجه الذي يحقق مقصد الشارع ويرضي الله تعالى، وإسهامًا في الكشف عن بعض محاسن هذه الشريعة الغراء؛ من خلال التطرق إلى مقاصدها التي هي محض مصلحة الفرد والمجتمع.

٤. المساهمة في علاج مشكلة احتكار الأموال، وعدم انتشارها بين الناس، وهذا ينافي مقاصد الشريعة، وتوضيح ما للمشاركة المتناقصة من أهمية بالغة في حل تلك المشكلة، من إنعاش للاقتصاد، وتشغيل الأيدي العاملة، فبسببها تتولد الأعمال، وتتوزع الثروات، وتقل البطالة، وينتفع بها خلق كثير، بخلاف إيداع الأموال في البنوك التقليدية أو الربوية- إن صح التعبير- وانتظار جني الأرباح منها فقط، من غير عمل، أو مشاركة، أو مضاربة، وهذه الطريقة الأخرى لا يستفيد منها سوى القلة القليلة، ويحرم بسببها الكثير من الناس، فمن هنا تظهر الفجوة والمشكلة وينتشر الفقر والحاجة والبطالة وأغلب المشاكل الاجتماعية تعود إلى الفقر؛ بسبب تجمع الأموال في أيدي قلة من الناس، وهذا مخالف لمنهج الله ﷻ، ومخالف لأبسط مبادئ ومقاصد الشريعة، التي بُنيت على تحقيق مصالح العباد.[٤]

---

[٤] محمد راتب النابلسي، بتصرف من محاضرة في اليوتيوب، عن مقاصد الشريعة -**كسب المال**، تم نشره في ٢٠١٢/١٢/٠٢م.

٥. البحث عن سبل تطوير المشاركة المتناقصة وتطبيقها في الواقع بما لا يتعارض مع أحكام الفقه الإسلامي ومقاصد الشريعة ما استطاع الباحث إلى ذلك سبيلاً، وتوضيح صور المشاركة المتناقصة ومزاياها، والمآخذ أو الأسباب التي حالت دون انتشارها بشكل أوسع مما هي عليه في الوقت الحالي، كذلك دراسة الصعوبات والقيود التي تواجهها البنوك الإسلامية في تطبيق المشاركة المتناقصة في مملكة البحرين، ومعرفة إلى أي مدى تحاول المصارف الإسلامية وبالتدريج التقليل من العقود التي يظهر أن فيها مخالفات شرعية، أو لا تتفق مع مقاصد الشريعة اتفاقًا كليًا تامًا، وتحاول الدراسة الاستفادة من التجربة الماليزية في ذلك. وفي عصرنا الحاضر يتطلع العالَم إلى هذه الشريعة وعلمائها ليقدموا حلولاً متدرجة خصوصًا بعد مرور فترة زمنية تزيد على أربعة عقود من إنشاء المصارف الإسلامية واستحداث هذه المعاملة.

الأهمية التطبيقية:

يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في تعزيز رؤية الخبراء الاقتصاديين، وتعديل بعض الشروط المخالفة لطبيعة المشاركة المتناقصة والمتنازع عليها؛ لتصبح أكثر واقعية وعملية ومتوافقة مع هذه الشريعة الغراء الصالحة لكل زمان ومكان، ومقاصدها النبيلة، والبعد عن الحرام وشبهة الربا، ولما له من أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع، والعائد الذي سيعود في ازدهار الاقتصاد وتنميته، وتعريف الناس بهذه المعاملات المستحدثة.

منهج البحث

سيتبع الباحث ثلاثة مناهج في دارسته وهي كالتالي:

١. **المنهج الاستقرائي**: يقوم الباحث باستخدام هذا المنهج لتتبع المصطلحات والمفاهيم الأساسية المكونة لعناصر البحث من الكتب القديمة والدراسات السابقة، وجمع البيانات المتعلقة بهذا الموضوع والقواعد العامة لمقاصد الشريعة، واستنباط

الأحكام من خلال مناقشة أقوال العلماء عن المشاركة المتناقصة من ناحية فقهية. وتنزيلها على الواقع ومحاولة تطبيقها.

٢. **المنهج التحليلي**: يستخدمه الباحث في تحليل آراء الفقهاء، ومناقشتها وعرض النصوص الشرعية التي تمَّ استنباط الأحكام منها، من خلال المادة التي تم جمعها ودراستها من الناحية الفقهية، والمقاصدية، ومقارنتها والترجيح بينها.

٣. **دراسة ميدانية**: يقوم الباحث بتطبيق الدراسة على عينة بنك البحرين الإسلامي، في مملكة البحرين، والمقارنة بين التطبيق النظري والعملي.

حدود البحث

١. **الحدود الموضوعية**: يركز البحث على بيان حكم المشاركة المتناقصة الشرعي، والتكييف الفقهي لها، وعلاقتها بمقاصد الشريعة الإسلامية.

٢. **الحدود المكانية**: سوف يتم تطبيق الدراسة في مملكة البحرين، في بنك البحرين الإسلامي في القطاع العقاري. مع محاولة الاستفادة من التجربة الماليزية.

الدراسات السابقة

تُعد المشاركة المتناقصة من العقود المستحدثة في هذا العصر حيث تم طرحها في الأزمنة المتأخرة، والتي لم تتناولها كتب علماء الفقه القديمة وأمهات الكتب، ولم يتطرق إليها الفقهاء والعلماء السابقين، فهي من العقود الجديدة، وهي صورة جديدة من صور المشاركة في الاستثمار الإسلامي، وبطبيعة الحال فالبحث يتطلب الإلمام بأحكام الشركة الشرعية المفصلة في الكتب الفقهية القديمة من ناحية، كما أنه يتطلب من ناحية أخرى الاطلاع على الدراسات الحديثة، والبحوث العلمية، التي تناولت هذه الصيغ المستحدثة للمشاركة المتناقصة، وصيغها المصرفية، وطريقة تطبيقها، وبهذا الصدد سوف يقتصر الباحث في الاعتماد على الكتب القديمة والمصادر من خلال استنباط الأحكام وتخريجها وقياسها بمسائل متعلقة بهذا الموضوع وتحديدًا في أبواب وفصول الشركات.

ومن خلال اطلاع الباحث توجد دراسات مختلفة معاصرة تناولت موضوع المشاركة المتناقصة من نواحي متنوعة، ومن هذه الدراسات:

"**المعايير الشرعية**"[٥]، فقد تناولتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتحديدًا في معيار الشركة، المشاركة، والشركات الحديثة وبيّن هذا المعيار الأسس والأحكام الشرعية العامة لشركة العقد (ما يعرف حديثًا بالمشاركة) وبيان أحكام كل من شركة العنان وشركة الوجوه وشركة الأعمال والمشاركة المتناقصة والشركات الحديثة من حيث التعريف بها وبيان أحكامها الشرعية الخاصة بها، مع بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، كذلك عرّف المعيار المشاركة المتناقصة، وأنه يجب أن تطبق عليها الأحكام العامة للشركات، وبخاصة أحكام شركة العنان.

بحوث لأصحاب الفضيلة العلماء مقدمة لمجلة الفقه الإسلامي؛[٦] فقد ناقش المجمع المشاركة المتناقصة في دورته الثالثة عشرة ولم يبت بقرار بشأنها ثم أُجلت إلى أن تمت الأبحاث حولها في دورته الخامسة عشر، العدد الخامس عشر، ومن هذه الأبحاث بحث للدكتور: عبد الستار أبوغدة، وقد عرف فيه المشاركة المتناقصة، وذكر حكمها الشرعي، وتكييفها ومكوناتها، وضوابطها، وكيفية المشاركة في رأس المال، والخطوات العملية لتطبيقها، وأهم الفتاوى الصادرة بشأنها، ولم يتطرق إلى مقاصد الشريعة وأثرها عليها، وكذلك لم يتوسع في ذكر صورها، ولا أنواعها. وكذلك بحث الدكتور: حسين كامل فهمي فقد تناول في بحثه المشاركة المتناقصة والتطبيق العملي لها في البنوك الإسلامية وتوصل إلى أنه من الأفضل والأجدى شرعًا وعقلاً –بحسب رأيه–أن يصدر مجمع الفقه الإسلامي قرارًا برفض عقد المشاركة المتناقصة كلية، باعتباره عقدًا فاسدًا في أصله، مع إلزام البنوك وغيرها من المؤسسات المالية والإنتاجية والخدمية، بعقد الشركة الطبيعي الموروث، سدًا للذرائع، ومنعًا من استخدام عقود مشبوهة. وكذلك بحث الدكتور: علي السالوس، فقد ذكر أنواع الشركات، شركة الملك وشركة العنان، والمشاركة المتناقصة، وذكر صور من المشاركة المتناقصة، ونماذج لها، وعقب على هذه النماذج، ولم يذكر

---

[٥] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، معيار رقم ١٢ الصادر في ٢٠٠٢م.

[٦] مجلة الفقه الإسلامي، **عقد المشاركة المتناقصة**، الدورة الخامسة عشرة بمسقط، العدد الخامس عشر، ج١، ٢٠٠٤م.

الحكم الشرعي لها، ولا الخطوات والضوابط، ولا أثر مقاصد الشريعة عليها، وهذا هو ما سيتناوله الباحث في هذا البحث. وكذلك بحث الدكتور: قطب مصطفى سانو، تناول المشاركة المتناقصة من حيث مفهومها، وصورها، وحكمها، وضوابطها، وذكر آراء المجيزين والمانعين لها مع المناقشة، ورجح الجواز، وبيّن الفرق بينها وبين شركة الملك، ولم يذكر المقاصد والعلل الشرعية وآثارها عليها، وكذلك التطبيق الفعلي لها في المصارف والبنوك والمقارنة بينهما، وهو ما سيتناوله هذا البحث إن شاء الله تعالى.

"**آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموجًا**"[٧] وتناولت الدراسة تاريخ نشأة التجربة المصرفية الإسلامية، وتطورها، والجهود المبذولة من قبل الحكومة الماليزية، وركزت الدراسة على نموذج التعايش بين النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي، وعلى النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وأهمية دور العلماء في العمل المصرفي وترشيده، وتقرر الدراسة نجاح التعايش بين النظامين واستفادة كل منهما من الآخر في إطار الدعم والرعاية الحكومية، وأنه وسيلة ناجحة ومهمة للتحول نحو المصرفية الإسلامية، وأن التجربة الماليزية أثبتت البعد الإنساني والحضاري للتطبيقات الإسلامية. ورغم أهمية الدراسة إلا أنها لم تتناول بالتفصيل المنتجات الشرعية المطبقة في تجربة ماليزيا. وعليه فالاختلاف بين الدراسة المذكورة وهذا البحث واضح؛ حيث أن هذا البحث سيتناول المشاركة المتناقصة باستعراض أدق وبتحليل أعمق، وعرضها على مقاصد الشريعة وأيضاً دراسة حالة تطبيقاتها في بنك البحرين الإسلامي.

"**المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة: البنك الأردني الإسلامي نموذجًا**"[٨] تناول الباحث في هذه الدراسة التكييف الفقهي للمشاركة المتناقصة، ومفهوم المشاركة المتناقصة وصورها وخصائصها وخطواتها وحكمها الشرعي، وأقوال بعض الفقهاء، كما اختص البحث

---

[٧] سانو، قطب مصطفى، **آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموجًا**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر المؤسسات المالية والإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، (دبي: غرفة تجارة وصناعة دبي، ١٥-١٧مايو ٢٠٠٥م).

[٨] الكواملة، نورالدين عبد الكريم، **المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة البنك الإسلامي الأردني نموذجًا**، قدمت هذه الدراسة رسالة لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله، ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠٠٦م.